



عمليات البحث والتنقيب والاكتشافات النفطية الأولى في ليبيا (1955-1961)

م.م. أيمن جميل صخيل حسن

مديرية تربية ذي قار

aymanjmyl28@gmail.com

الملخص

يعد النفط اهم الموارد الطبيعية في العالم لأنه محرك عجلة الحضارة والتطور في الوقت الحالي ، شهدت ليبيا بعد الحرب العالمية الثانية تحرك كبير من قبل الشركات النفطية للبحث والتنقيب للكشف عن هذا المعدن المهم خصوصاً بعد اكتشافه في مناطق قريبة منها مثل الحدود مع الجزائر ، أولى عمليات البحث كانت التخلص من الغام الحرب العالمية الثانية ثم تحولوا الى المرحلة الثانية وهي الحفر والتنقيب ودراسة طبيعة الأرض ، التي ان تم اكتشاف النفط فعلياً وبكميات كبيرة جداً كان في عام 1959، ثم توالى الاكتشافات تباعاً الى ان تم تصديره في 17 اب 1961 اذ دخلت ليبيا الى جانب الدول المنتجة للنفط، خلال هذه الفترة أصدرت الحكومة الليبية مجموعة من القوانين والقرارات كان هدفها الحفاظ على معادن وموارد ليبيا الطبيعية ، كذلك منعت احتكار الشركات الكبرى للنفط وسمحت لجميع الشركات بدخول المنافسة ، وضمنت الحكومة الليبية الحصول على مورد مالي من الامتيازات التي منحتها الى الشركات لتحسين وضعها الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: النفط ، البحث و التنقيب، الألغام ، الاكتشافات الأولى للنفط ، ليبيا .

First Oil Exploration and Discoveries in Libya "1955-1961"

Eman Jamil Sakhil Hasan

Dhi Qar Directorate of Education

aymanjmyl28@gmail.com

Abstract :

This research aims to study the topic of (**First Oil Exploration and Discoveries in Libya "1955-1961"**). Oil is considered one of the most important natural resources in the world, as it is the engine of modern civilization and development. Following World War II, Libya witnessed significant activity by oil companies to explore and discover this vital resource, especially after its discovery in areas close to the country, such as the border with Algeria. The initial exploration involved clearing World War II mines, followed by the second phase: drilling, exploration, and studying the terrain. Oil was finally discovered in substantial quantities in 1959. Subsequent discoveries continued until exports began on August 17, 1961, marking Libya's entry into the ranks of oil-producing nations. During this period, the Libyan government issued a series of laws and decrees aimed at preserving Libya's natural resources. These laws also prevented the monopoly of major oil companies and allowed all companies to compete. Furthermore, the Libyan government ensured financial returns from the concessions granted to these companies to improve its economic standing.

Keywords: Oil, exploration and drilling, mines, first oil discoveries, Libya.

المقدمة

يعد النفط العامل الأساسي للأحداث في التاريخ المعاصر لأنه أصبح يمنح الحياة والازدهار والنمو للدولة التي تمتلكه، فبدأت الدول تتسابق للحصول عليه وتأمين منابعه وطرق امداده، حتى تحول في كثير من الأحيان الى سبب للصراعات والتنافس الدولي، لذا فقد أعطاه الباحثون في مختلف تخصصاتهم أهمية كبيرة في دراساتهم وبحوثهم الاكاديمية .

بعد حرب السويس عام 1956 بدأت الشركات النفطية الكبرى تبحث عن موارد نفطية جديدة تكون قريبة من الأسواق الاوربية الاستهلاكية، وايضاً لاتتأثر بالأزمات والصراعات وبعيدة عن قناة السويس او أي ممر مائي قد يتأثر بالصراع العربي الإسرائيلي، لذا كثفت هذه الشركات جهودها بالبحث والتنقيب للحصول على النفط من مناطق جديدة فبدأ في شمال افريقيا بالتحديد الجزائر وليبيا، وبالفعل تم اكتشاف النفط في ليبيا وعملت الحكومة الليبية على اصدار مجموعة من القوانين التي جذبت فيها الشركات النفطية الكبرى الى ليبيا للبحث والتنقيب على النفط أهمها قانون البترول عام 1955، وبذلك تم اكتشاف النفط في نهاية الخمسينات (القرن العشرين)، وفي 17 اب 1961 بدأت بإنتاجه وتصديره

تكمن أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على عمليات البحث والتنقيب والاكتشافات النفطية الأولى في ليبيا وبدأت بعام 1955 هو العام الذي أصدرت فيه ليبيا اول قانون يخص النفط، وحدد نهاية البحث بعام 1961 هو العام الذي بدأت فيها ليبيا بتصدير اول برميل نفطي اذ اعتبرت هذه السنة هي دخول ليبيا الى مجال الدول المنتجة للنفط .

اعتمدت في هذه الدراسة على المنهج التاريخي التحليلي للتتبع تطورات السياسة النفطية بدأ من التنقيب والاكتشاف والبحث حتى الوصول الى مرحلة الإنتاج.

قسمت هذه الدراسة الى أربع نقاط رئيسية. فالنقطة الأولى تناولت فيها الاكتشافات الأولى للنفط في ليبيا، اما النقطة الثانية فتناولت فيها إزالة الغم الحرب العالمية الثانية تمهيداً لاكتشاف، اما النقطة الرابعة فتناولت فيها استعراض كامل لعمليات البحث والتنقيب (1955-1961)، النقطة الرابعة وهي الأخيرة فكانت تستعرض تطور انتاج النفط الليبي من مرحلة اكتشافه وحتى تصديره عام 1961. اضافة الى خاتمة تضمنت ابرز الاستنتاجات التي توصلت اليها من هذه الدراسة.

تم الاعتماد على مجموعة من المصادر التي قدمت للدراسة معلومات مهمة عن النفط الليبي، ابرزها الوثائق العراقية الغير منشورة وهي وثائق البلاط الملكي وتقارير المفوضية الملكية في طرابلس، كذلك تم الاعتماد على الكتب الوثائقية التي اضافت للبحث معلومات مؤكدة ابرزها واهمها كتاب شكري غانم تحت عنوان (النفط والاقتصاد الليبي) الذي تضمن معلومات مهمة عن اكتشاف النفط وتطور انتاجه، كذلك كتاب (المملكة الليبية وصناعاتها البترولية ونظامها الاقتصادي) للخبير العراقي عبد الأمير قاسم كبة الذي كان يعمل في الصناعات النفطية في ليبيا لفترة من الزمن، ايضاً كتاب احمد عتيقة المعنون ب(اثر البترول على الاقتصاد الليبي 1956-1969)، إضافة الى مجموعة أخرى من المصادر والمجلات والصحف التي اغنت الدراسة بمعلومات وفيرة.

اولاً: الاكتشافات الأولى للنفط في ليبيا.

النفط هو زيت معدني موجود في ابار تحت سطح الأرض، وهو مركب من عنصري الهيدروجين والكاربون ومن اهم خصائصه هو سريع الاشتعال⁽¹⁾، يمتاز النفط بأنه عبارة عن مواد هايدروكاربونية دهنية سائلة له رائحة مميزة، لونه بين الأسود المخضر والبني المصفر، والاعلبية يوجد الى جوار الحوض النفطي حوضاً غازياً جنباً الى جنب⁽²⁾ .

هناك عدة نظريات تفسر أصل النفط أهم هذه النظريات واقرّبها الى الواقع هي التي تستند الى ان النفط تكون من تحلل الحيوانات والنباتات التي كانت تعيش في البحر، وبمرور الزمن وتحت الضغط وارتفاع درجات الحرارة تحولت الى سائل دهني له كثافة معينة سمي النفط⁽³⁾ . هكذا تشكلت اهم مادة في عصرنا الحالي والعصب الحساس الذي لا يمكن لدول العالم الاستغناء عنه.

يبدأ تاريخ البحث والتنقيب عن المعادن في ليبيا الى عام 1835، اذ بدأت عناصر اجنبية تعمل لدى الدولة العثمانية آنذاك بأعمال البحث والتنقيب عن معادن مهمه، استمرت في البحث من 1835-1880 في داخل ليبيا، اذ اكتشفت بعض المناجم التي تحتوي على الكبريت، لكن عملها لم يستمر لان الدولة العثمانية بدأت تتضايق من البعثات الكشافية واعتبرتها بعثات ذات مطامع سياسية تهدد الدولة العثمانية بالخطر (4).

وبعد وقوع ليبيا تحت السيطرة الإيطالية وضعت الأخير خطط للبحث والتنقيب عن المعادن المهمة، ففي عام

1912 بدأت شركات التنقيب الإيطالية عملها بالبحث عن المعادن واهمها الفوسفات واستمرت حتى عام 1913 لم تعثر على شي (5).

في عام 1914 بدأت أولى الإشارات بوجود الغاز الطبيعي في ليبيا على عمق 160 متراً في بئر ماء تم حفره بطرابلس في مدينة (سيدي المصري)، فبدأ الايطاليون بالبحث عن الغاز فعثروا عليها في بلدة زلطن وتاجوراء عام 1934م، وعند البحث عن الغاز عثروا على شواهد نفطية قرب طرابلس اثناء حفر الابار الارتوازية وعلى عمق 259 متراً، فقرر الايطاليون توسيع عمليات التنقيب والبحث لكن قيام الحرب العالمية الثانية حالت دون ذلك (6).

على الرغم من استمرار الاحتلال الإيطالي لليبيا لفترة طويلة امتدت من (1911-1943) الا أنهم لم يبذلوا جهوداً فعلية للبحث والتنقيب عن النفط في ليبيا وذلك لا سبب عدة منها قلة إمكانياتهم ونقص خبراتهم في هذا المجال، واحتياج التنقيب والبحث الى أموال كثيرة والآلات حديثة والتي كانت إيطاليا تفقر اليهما، وايضاً انشغالها بالحرب العالمية الثانية شكل عثرة امام أي عمليات استكشافية جادة (7).

بعد هزيمة إيطاليا في الحرب العالمية الثانية قسمت ليبيا بين الادارتين البريطانية والفرنسية، اخذت بريطانيا برقة وطرابلس في حين اخذت فرنسا فزان، بدأت الادارتين بمنح تراخيص للشركات التابعة لها للبحث عن النفط في الأراضي الليبية لكن غموض مستقبل البلاد السياسي واكتشاف النفط في مناطق الشرق الأوسط لم يشجع الشركات على التنقيب (8).

وبعد ان نالت ليبيا استقلالها في 24 كانون الأول 1951 قامت الحكومة الليبية بأصدار مجموعة من اللوائح والقوانين منها قانون ترخيص أسلاك النحاس لسنة 1952 وهو قانون يمنع حيازة اسلاك النحاس بدون رخصة، وقانون منع تصدير المواد المعدنية في 4 نيسان 1952 تم حظر فيه تصدير المواد المعدنية مثل قضبان سكك الحديد وقضبان الزوايا الحديدية وغيرها من القوانين (9).

نلاحظ ان الحكومة الليبية حتى ذلك الوقت لم تبدي اهتمام واضح بموضوع النفط، في حين اظهرت كل اهتمامها على المعادن الأخرى والمحافظة عليها والتي تعتبر اقل أهمية من النفط لكن في السنوات الأخرى

سينتغير الامل وستبذل الحكومة الليبية كل جهدها في مجال النفط والمحافظة عليه.

ثانياً: إزالة الغام الحرب العالمية الثانية تمهيداً لاكتشاف النفط

تعتبر ليبيا واحدة من اكثر دول شمال افريقيا تضرراً بمخلفات الحرب العالمية الثانية حسب المعارك التي شهدتها أراضيها خلال الحرب، فقد زرعت قوات الحلفاء والمحور ملايين الألغام لاعاقة الطرف الاخر (10)، ان اعداد هذه الألغام كان يتراوح بين (2-12) مليون لغم وغير معروف أماكن تواجدها على وجه الدقة، ولم تحصل الحكومة الليبية على الخرائط مواقع هذه الألغام، كل المعلومات التي لديها تقول ان 10 الاف كم² مزروعة بشكل كامل وان (25) الف كم² هي المناطق التي يشك كونها ملغمة، واكثر من (528) كم² صنفت بأنها اكثر خطورة (11).

ان مشكلة الألغام فرضت على الشركات النفطية القيام بعمليات مكثفة لازالتها قبل البدء بأي حفر او تنقيب، وقد تسبب ذلك بتأخير عمليات البحث عن النفط في ليبيا وجعلت الكثير من الشركات النفطية تنفق الكثير من المال والوقت في إزالتها (12).

أن عملية البحث والتنقيب تطلب من الشركات النفطية ان تقوم أولاً بعملية تطهير المساحة المأخوذة، فمثلاً في منطقة البطنان تم الاتفاق مع شركة (أي -سي-تي) لتطهير المنطقة من مخلفات الحرب ، وقد تم العثور على الغام ومخلفات تنوعت في أشكالها واحجامها وانواعها (13)

ان إزالة الألغام أخطر كثيراً من اعمال التنقيب والحفر والمسح الجيولوجي فلا يمكن القيام بأي عملية مالم تصبح الأرض مأمونة ، ومع ذلك فقد العديد من العمال ارواحهم وهم يعملون في الصحراء الليبية ، اذ لم تفرق الألغام بين جنسيات العمال فمنهم الليبي والاجنبي (14). بعد ان بدأت الشركات النفطية بعملية التطهير وجدت ان الامر لم يكن سهلاً اذ فقدت الشركات بعض عمالها في الصحراء الليبية ما بين من تاهوا فيها وبقوا اياماً بلا ماء او اكل حتى انقذوا او اهلكوا ، ومنهم من مات من اثر انفجار لغم عليه ، خصوصاً ان في تلك الفترة لم تكن هناك إمكانيات وخدمات تساعدهم في عملية البحث والتطهير فمثلاً لم تكن هناك طائرات تساعدهم بالتنقل كذلك الهواتف الحكومية كانت قليلة جداً وموجودة على الشريط الساحلي إضافة الى ارتفاع درجات الحرارة العالية في الصحراء الليبية وقلة المياه والخوف من التيهة فيها ، كذلك انتشار الألغام في شمال البلاد وجنوبه جعلت من التنقل مغامرة يترصد بها الموت من كل جانب (15) .

وبسبب حرارة الجو اضطرت بعض الشركات الى تقسيم عملها بين فصلي الشتاء والصيف ، ففي فصل الشتاء عندما تنخفض درجات الحرارة قليلاً يكون عملها في المناطق الصحراوية ، اما في فصل الصيف فيكون عملها في المناطق الساحلية (16) .

استمرت الشركات النفطية في إزالة اعداد كبيرة جداً من الألغام وتطهير أراضي الامتيازات التابعة لها ، هذا الامر مهد الطريق امام هذه الشركات لزيادة اعمالها الاستكشافية ، فقد قلت عدد الفرق العاملة في مجال إزالة الألغام ومخلفات الحرب من (511) فرقة عام 1960 الى (312) عام 1961 حتى وصل عدد الفرق الى (168) نهاية العام نفسه (17) . هذا يدل على ان عملية إزالة الألغام قد وصلت الى نهايتها وأصبحت الأراضي مهياًة لقيام بأعمال الحفر والاستكشاف والتنقيب.

ثالثاً : عمليات البحث والتنقيب (1955-1961)

ان عملية البحث والتنقيب والاستكشاف عن النفط في ليبيا لم يكن الامر الهين في بادئ الامر وذلك لان عملية البحث يتطلب القيام بمسح جوي الغاية منه تصوير المناطق من الجو لمعرفة طوبوغرافية الأرض ثم اعداد خرائط جيولوجية للسطح تبدأ من اخذ عينة للتربة لفحصها ومعرفة تكوينها وما فيها من مواد هايدروكاربونية ، ومن خلال دراسة هذه الخريطة ونتائج الفحص يمكن تحديد المناطق التي يتم التوجه اليها مباشرة للقيام بالمزيد من المسحات والعمليات المكثفة (18) . بعد التصوير الجوي وتحديد المناطق يتم قياس طبقات الأرض اذ تؤخذ عينات من التربة والصخور لوضع خريطة جيولوجية نهائية يمكن من خلالها بيان احتمالات تواجد النفط بكميات كبيرة (19) ، ثم يأتي بعد ذلك دور الاعمال الجيوفيزيائية وهي طريقة يقاس بها الاهتزازات الأرضية لمعرفة مكان وجود النفط ، ثم يأتي دور التنقيب بعد تحديد الموقع المقرر فيه وجود النفط اذا يتم حفر بئر تجريبي استكشافي بعمق معين فإذا ثبت وجود النفط يبدأ عند ذلك حفر الابار لاستخراج النفط (20) .

بدأت عمليات البحث والتنقيب في عهد الاحتلال والإيطالي ثم استمر في عهد الادارتين البريطانية والفرنسية كما ذكر سابقاً لكن كانت محاولات خجولة لم تثمر بأي نتيجة (21) . بعد ان نالت ليبيا استقلالها عام 1951 حاولت الشركات الأجنبية الحصول على احتكار مناطق النفط الليبي ولمدة طويلة لكن الحكومة الليبية رفضت مبدأ الاحتكار لشركة او شركتين لجميع المناطق الليبية ، وفضلت فتح الباب امام جميع الشركات في الحصول على رخص الاستكشاف والتنقيب (22) .

في عام 1953 بدأت الحكومة الليبية بتحديد ملكية الدولة للمعادن الموجودة على أراضيها ومنعت الحصول على التنقيب واستخراج المعادن الا بعد ان تحصل على ترخيص يقدم الى

وزارة المالية والاقتصاد الليبية (23). فأصدرت " قانون النفط الليبي لسنة 1955" الذي اصبح نافذ المفعول في 18 تموز 1955 والغاية من هذا القانون هو تنظيم كيفية منح العقود وتشجيع الشركات الأجنبية على التنقيب (24)، يحتوي هذا القانون على (25) مادة مع ملحقين الأول خاص بتاريخىص الابتدائي عن حقول النفط والثاني خاص بعقد امتياز النفط، أكد هذا القانون على ملكية الدولة لجميع حقول النفط داخل ليبيا، ووضع القانون لجنة خاصة مهمتها منح التراخيص والعقود والغاءها ومنحها صلاحيات اتخاذ الإجراءات الخاصة بها، واهتم أيضاً بالالتزامات المفروضة على صاحب العقد مثل الرسوم والضرائب والأتوات (25).

قويت الحكومة الليبية مركزها بهذه التشريعات النفطية فقد تسارعت الشركات الأجنبية للحصول على امتيازات التنقيب، فعرضت الحكومة الليبية الحصول على 50% من الأرباح الخاصة بالشركة تدفعها على شكل ضرائب ورسوم مع تدريب العمال الليبيين على الاعمال الفنية بعد اكتشاف النفط بكميات كبيرة (26).

ان هدف الحكومة الليبية من جذب الشركات النفطية هو لاعتبارات اقتصادية بسبب فقر الإمكانيات الزراعية والتجارية والصناعية واعتماد ليبيا على المعونات الأجنبية فقط، اما الشركات الاجنبية فقد كان هدفها هو الحصول على مناطق جديدة ذات نفط أوفر (27). كذلك ان اغلب الشركات النفطية الاجنبية قررت البحث عن النفط غرب قناة السويس في شمال افريقيا وليبيا بسبب الموانئ الاوربية فضلاً عن العروض المغربية والمشجعة التي تضمنتها عقود الامتياز في ليبيا (28)، أيضاً اكتشاف النفط قرب الحدود الجزائرية الليبية وبكميات كبيرة كان حافزاً قوياً للتنقيب عن النفط في الصحراء الليبية فقد كان لدى الشركات أمل في العثور على النفط على امتداد الحقول النفطية الجزائرية (29).

وبعد تسلم الشركات الأجنبية عقود الامتياز في ليبيا (كما موضح في الجدول) (30) بدأت عمليات التنقيب والاستكشاف اذ باشرت الشركات عمليات المسح الجيو فيزيائي والجوي حتى وصل عدد فرق المسح الى (1720) فرقة حتى عام 1961 (31)

الشركة	سنة الحصول على عقد الامتياز	الجنسية	المنطقة والامتياز
شركة ايسو Esso	1955	أمريكية	إقليم طرابلس
شركة شل Shell	1955	بريطانية- هولندية	إقليم برقة
شركة اوكسيدنتال Occidental	1956	امريكية	الواحات
شركة بتروليوم	1957	بريطانية	مناطق جنوب ليبيا
شركة نلسن بنكر هنت Nilson	1957	أمريكية	الصحراء الشرقية الليبية
شركة موبيل اويل	1959	امريكية	حقول امال

قسمت ليبيا الى اربع اقسام توزعت بين الشركات النفطية (32) وخلال المدة 1955-1961 تركزت اعمال التنقيب والحفر والاستكشاف في القسمين الأول والثاني المحاذيين للساحل اذ تم حفر مايقارب (152) بئراً في القسم البترولي الأول وجد النفط في (67) بئراً فقط، اما ما تبقى فواحد يحتوي على الغاز والبقية ابار جافة، اما القسم البترولي الثاني فقد حفر (93) بئراً (28) بئراً يحتوي على النفط والبقية ابار جافة (33)، وحتى كانون الأول 1961 تم انجاز (246) منها (188) بئراً منتج للنفط تقدر طاقتها الإنتاجية بحوالي (368) الف ب/ي (34).



كانت عقود النفط في البداية تغطي 65% من مساحة ليبيا للتنقيب، لكن ارتفعت النسبة الى 75% عندما منحت امتيازات لعدد كبير من الشركات النفطية، لكن هذه الامتيازات ازدادت عندما ارتفع عدد الابار المكتشفة والمنتجة للنفط، ففي عام 1961 وصل عدد الابار الى (400) بئراً منتج للنفط وأثنان غازيان اذ بلغ انتاجهما النفطي الى (3820103 ب/ي)⁽³⁵⁾

رابعاً : اكتشافات النفط وتطور انتاجه 1955-1961

تم الاحتفال بحفر اول بئر نفط في ليبيا في 29 نيسان 1956 في منطقة جردس العبيد بولاية برقة⁽³⁶⁾ في القسم البترولي الثاني من قبل الشركة الليبية -الامريكية (ليامكو) لكن نتائج الحفر جاءت مخيبة لأنها غير صالحة لكن رغم ذلك استمرت الشركة في الحفر في مكان اخر لأنها كانت متفائلة بوجود النفط⁽³⁷⁾.

ان اول اكتشاف نفطي في ليبيا كان في ولاية فزان وتحديدأ في منطقة عقد الامتياز رقم (1) التابع لشركة (اسوستاندارد) في حقل العطشان الواقع قرب الحدود الليبية الجزائرية كان ذلك في 30 كانون الأول 1957 فأصدرت الحكومة الليبية بياناً أعلنت فيه عن اكتشاف النفط في ليبيا، هنا تقرر مد انابيب نقل النفط الى مدينة طرابلس لغرض تسويقه⁽³⁸⁾.

أما حقل (الباهي) فقد اكتشف من قبل (شركة اواسيس الواحة) في القسم البترولي الأول وذلك في تموز 1958 لكن كمية نفطه لم ترتقي بالمستوى المطلوب بسبب قلة كثافته وكميته، فلم يصدر منه الا بعد سنة من اكتشافه⁽³⁹⁾، اما الحقل الثالث فكان حقل (عويد الطهارة) الذي اكتشف من قبل شركة فرنسية لكن ايضاً كان معدل انتاجه ضئيل. توالى بعد ذلك الاكتشافات من أهمها (المبروك) لشركة (اسو الليبية الامريكية) وحقل (البيضاء) لشركة (اموسين) وغيرها من الاكتشافات الأخرى⁽⁴⁰⁾.

في إقليم برقة فقد اكتشف النفط من قبل شركة ايسو بعد عمليات دامت 18 شهراً وهو حقل (زلطن) ويعد من الحقول الضخمة في ليبيا اذا انتج حوالي (17500 ب/ي)، توالى بعد ذلك الحقول في الإنتاج⁽⁴¹⁾، وبذلك دخلت ليبيا ضمن الدول المنتجة للنفط بكميات كبيرة⁽⁴²⁾.

وفي 26 أيلول 1959 اكتشفت شركة اموسينز في القسم البترول الثاني حقل (البيضا) وبلغ انتاجه (3650 ب/ي) ثم اكتشف حقل (تلاكشين) من قبل شركة شل الهولندية والبريطانية في القسم البترولي الأول وبمعدل (7700 ب/ي) وبكثافة 44 درجة وعمق (8900 قدم)، اما عن شركة موبيل فقد اكتشفت حقل أمال في القسم البترولي الثاني وكان انتاجه يصل الى (990 ب/ي) وبكثافة (34) درجة وعمق (9900 قدم)⁽⁴³⁾.

يعتبر عام 1959 هو عام اعلان اكتشاف النفط في ليبيا بكميات تجارية كبيرة، وان هذه الاكتشافات انعكست على قرارات ومواقف الحكومة الليبية وعلاقاتها واتفاقياتها مع الدول الأجنبية خصوصاً تلك التي كانت تقدم المساعدة المالية الى ليبيا كبريطانيا والولايات المتحدة الامريكية⁽⁴⁴⁾.

فظهر النفط وبكميات كبيرة يعني ان ليبيا لن تعتمد على الإعانات الأجنبية خاصة من الامريكان لانها سوف تحقق ثروات ضخمة من تصدير النفط سيكون لها الأثر الأكبر على مستقبل علاقاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية⁽⁴⁵⁾. لهذا حرصت الحكومة الليبية على جذب الشركات العالمية الكبرى لتصريف النفط الليبي فمنحت امتيازات جديدة لشركات إيطالية والمانية، فحتى شهر نيسان 1961 كانت تعمل في ليبيا (25) شركة ذات امتيازات (15) أمريكية، 4 ألمانية، 2 إيطالية، 2 فرنسيتان، 1 هولندية، 1 بريطانية) اما عن المساحة التي منحت فيها الامتيازات تعادل تقريباً (1275000) كم²⁽⁴⁶⁾.

ما ان حل عام 1961 حتى توالى الاكتشافات النفطية من قبل الشركات الأجنبية بشكل غير مسبق، فقد تم اكتشاف حقل (الراقوبة) من قبل شركة (ايسو سرت) في القسم البترولي الثاني في 4 كانون الثاني 1961 بمعدل (3000 ب/ي) وبكثافة بلغت 40 درجة وعمق (5460 قدم)، كما تم اكتشاف حقول (مغايت، جالو، السانية) وحقل (سرير) بتاريخ 28 تشرين الثاني

1961 بمعدل انتاجه (3910 ب/ي) وكثافته 37 وعمقه 780 قدم ، واغلب هذه الحقول في القسم البترولي الثاني فخلال المدة 1955-1961 كان التركيز على القسمين البترولين الأول والثاني لانهم اكثر إنتاجية للنفط من القسمين الثالث والرابع ،اذ بلغ عدد الحقول المنتجة للنفط في القسم البترولي الأول لنفس المدة (45 بئراً) للنفط ، اما القسم البترولي الثاني فقد بلغ عدد الابار المكتشفة (39 بئراً) ، في حين بلغ عدد ابار القسم الثالث (8 بئراً) والقسم الرابع (5 بئراً) . ثم استمرت اكتشافات الحقول النفطية في السنوات اللاحقة⁽⁴⁷⁾ .

في 17 اب 1961 وصل (18,200) برميل نفطي الى ميناء البريقة لغرض تصديره خارج البلاد⁽⁴⁸⁾ ، فمن هذا التاريخ اعتبرت ليبيا دولة مصدرة للنفط . ودخلت السباق مع الدول النفطية الكبرى⁽⁴⁹⁾ .

الخاتمة

بدأت عمليات الكشف عن المعادن في ليبيا مبكراً تقريباً في عام 1835 الا انها اقتصرت على معادن أخرى غير النفط مثل الكبريت والفوسفات وغيرها من المعادن ،وبعد الاحتلال الإيطالي لليبيا عام 1911 بدأت شركات إيطالية عدة بالبحث والتنقيب عن هذه المعادن ،بدأ البحث أولاً في المناطق الساحلية فأكتشفت الغاز الطبيعي وبالتحديد في منطقة (سيدي المصري) قرب طرابلس ،ثم عثروا عليه في مناطق أخرى مثل تاجوراء وزلطن والجفرة وغيرها من المناطق ، الا انهم لم يعثروا على النفط.

بعد الحرب العالمية الثانية قسمت ليبيا بين الادارتين البريطانية والفرنسية ، سمحت الادارتين للشركات بالبحث والتنقيب عن النفط خصوصاً بعد اكتشافه في الجزائر وبالتحديد على الحدود الجزائرية الليبية مما زاد ثقتهم بوجوده في ليبيا لهذا كثفوا عمليات البحث والتنقيب لكنهم لم يحصلوا على أي نتيجة تذكر سواء بعض التقارير التي تثبت بوجود النفط على الأراضي الليبية .

في 24 كانون الأول 1951 حصلت ليبيا على استقلالها فبدأت بأصدار مجموعة من التشريعات والقانون التي تخص حماية المعادن والثروات الطبيعية مثل قانون اسلاك النحاس وقانون النظرون .

في تلك الفترة بدأت الشركات النفطية تتقدم بطلبات الى الحكومة الليبية لتمنحها فرصة للقيام بالبحث والتنقيب عن النفط ،فوافقت الحكومة على ذلك وأصدرت قانون حماية المعادن لعام (1953) الذي من خلاله تم منح هذه الشركات تراخيص وعقود تسمح لها بالاستكشاف ،لكن في عام (1955) أصدرت الحكومة الليبية (قانون البترول) الذي اعتبر الأساس الذي بنيت عليه سياسة ليبيا النفطية فيما بعد، اذ كان هدف هذا القانون هو ضمان مصلحة ليبيا والحصول على أموال من هذه الشركات مقابل اعطاءهم عقود الامتياز ،لكي تضمن الحكومة الليبية الحصول على مصدر دخل ثابت للميزانية الليبية يحل مشاكل ليبيا الاقتصادية ،كذلك من اهداف هذا القانون هو منع احتكار الشركات الكبرى المسيطرة على النفط في الشرق الأوسط من احتكار النفط الليبي اذا سمحت لكل الشركات بالحصول على عقود الامتياز .

واجهت الشركات النفطية مشكلة كبيرة وهي مشكلة الألغام التي كانت من (مخلفات الحرب العالمية الثانية) في مناطق عقود الامتياز اذ كان عليها اولاً تطهير تلك المناطق من هذه الألغام قبل البدء بالبحث والتنقيب فأخذ منها ذلك الكثير من الوقت والأموال الأرواح والجهد، بعد الانتهاء من تطهير مناطق الامتياز باشرت الشركات بالحفر والاستكشاف وبدأت بالدراسات الجيولوجية ،فقسمت ليبيا الى اربع اقسام بترولية فبدأت باكتشاف مجموعة كبيرة من الحقول عثر في بعضها على النفط بكميات كبيرة والبعض الاخر منها كان خالياً من النفط ابرز هذه الحقول هي (حقل العطشان ،الباهي ،الظهرة) ، كان القسم البترولي الثاني هو من اكثر الأقسام إنتاجاً للنفط اذا وصل عدد الابار المكتشفة فيه للمدة (1955-1961) حوالي (39بئراً).

اعتبرت ليبيا دولة مصدرة للنفط اعتباراً من عام 1961 اذ وصل اول برميل من النفط الليبي الى ميناء البريقة في (17 اب 1961).
الهوامش

- 1 (محمد يوسف علوان، النظام القانوني لاستغلال النفط في الأقطار العربية دراسة في العقود الاقتصادية الدولية، الكويت، دن، 1982، ص12.
- 2 (بيوار خنسي، البترول أهميته مخاطره وتحدياته، أربيل، دار نارس للطباعة والنشر، 2006، ص9؛ محمد أزر السماك، اقتصاديات النفط، بغداد، دار الكتب للطباعة والنشر، 1981، ص11.
- 3 (عبد المنعم عبد الوهاب، النفط بين السياسة والاقتصاد تحليل ودراسة جغرافية اقتصادية سياسية، الكويت، منشورات الوحدة للنشر والتوزيع، 1974، ص17.
- 4 (أثوري روسي، ليبيا منذ الفتح العربي حتى سنة 1911، ترجمة وتقديم خليفة محمد التليسي، ليبيا، الدار العربية للكتاب ط2، 1991، ص445.
- 5 (انجيوا ديل بوكا، الايطاليون في ليبيا، ترجمة: محمود علي التائب، ج2، طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 1995، ص353-354.
- 6 (حسين احمد الندوي، السياسة الامريكية اتجاه ليبيا 1951-1991 دراسة تاريخية في العلاقات السياسية والاقتصادية، دن، 2011، ص59؛ عبد العزيز طريح شرف، جغرافية المملكة الليبية المتحدة، الإسكندرية، مطبعة المصري، 1963، ص602.
- 7 (شكري غانم، النفط والاقتصاد الليبي 1953-1970، بيروت، معهد الانماء العربي، 1985، ص11.
- 8 (علي احمد عتيقة، اثر البترول على الاقتصاد الليبي 1956-1969، بيروت، 1972، ص30.
- 9 (المصدر نفسه، ص33.
- 10 (علاجية بشير العرفي، الاثار الاقتصادية والاجتماعية للحرب العالمية الثانية على ليبيا، المجلة الليبية العالمية، بنغازي، العدد السادس مارس 2016، ص8.
- 11 (The Middle East and North Africa 1968-1969, Fifteen Edition, London, Europa publication Limited, 1968, p49.
- 12 (عبد الأمير قاسم كبة، المملكة الليبية وصناعاتها البترولية ونظامها الاقتصادي، بيروت، دار الاندلس للطبع والنشر، 1963، ص94.
- 13 (جمال سالم النعاس، أثر الغام الحرب العالمية الثانية على استعمالات الأراضي بأقليم الطنان، مجلة المختار للعلوم الإنسانية، المجلد 12، العدد 1، كانون الثاني 2011، ص4.
- 14 (مجلة الأسواق التجارية، بغداد، العدد 548، تشرين الأول اكتوبر 1963، ص5؛ شكري غانم، المصدر السابق، ص115.
- 15 (شكري غانم، المصدر السابق، ص116.
- 16 (مجلة البترول العربي، القاهرة، العدد 11، تشرين الثاني نوفمبر 1963، ص32.
- 17 (شكري غانم، المصدر السابق، ص175.
- 18 (محمد احمد الدوري، مبادئ اقتصاد البترول، بغداد، مطبعة الارشاد، 1988، ص50-51؛ سهام الصام، المعالم الجديدة لصناعة النفط في العراق بعد ثورة 30/17 تموز 1968، بغداد، دار الحرية للطباعة، 1984، ص13-14.
- 19 (سهام الصام، المصدر السابق، ص14.
- 20 (محمد احمد الدوري، المصدر السابق، ص52-53.
- 21 (راشد البراوي، ثورة البترول في افريقيا، القاهرة، دن، 1962، ص114.
- 22 (عبد العزيز زوارة، مصطفى حمدي الشواني، صور من المجتمع الليبي، بنغازي، دار ليبيا للنشر والتوزيع، 1967، ص72؛ مصطفى احمد بن حليم، صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي، مذكرات رئيس وزراء ليبيا الأسبق، انترناشنال بوكس-الهاني، لندن، 1992، ص317.
- 23 (علي احمد عتيقة، المصدر السابق، ص33.
- 24) George W. Stokwg, MiddleEast Oil : Astudy in political and Economic Controversy ,London :Allen lane the penguin Press,1971,p374.
- 25 (شكري غانم، المصدر السابق، ص47.

26 (د.ك.و، وثائق البلاط الملكي ،رقم الملف 311/2693،تقرير المفوضية الملكية العراقية في طرابلس الغرب(ليبيا)، وثيقة رقم 11: تقرير المفوضية حول اكتشاف النفط في ليبيا والموجه الى وزارة الخارجية بغداد بالرقم س/135/1 في 30 حزيران 1955،ص18.

27) The Middle East and North Africa,op.Cit,p526.

28 (وهبي البوري ، البترول وسياسة التعاون العربي الافريقي ، الكويت ، دن، 1982 ،ص39؛ العايش ميلوده ،محمود رحمانى، السياسة النفطية في ليبيا (1969-1986) ،رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية ،جامعة الشهيد حمه لخضر -الوادي،2025،ص12.

29 (راشد البراوي ، المصدر السابق،ص114.

30 (هذا الجدول من اعداد الباحثة ،يبين الشركات النفطية الأولى التي حصلت على امتيازات وعقود نفطية في ليبيا .

31 (عبد الأمير قاسم كبة، المصدر السابق، ص94.

32)Don Hallet ,Petroleum Geology of Libya ,New York ,Elsevler,2002,p19.

33 (شكري غانم ، المصدر السابق،ص116.

34 (عبد الأمير قاسم كبة، المصدر السابق، ص95.

35 (المصدر نفسه.

36 (د.ك.و، وثائق البلاط الملكي ،رقم الملف 311/2696،تقرير المفوضية الملكية العراقية في طرابلس الغرب(ليبيا)، وثيقة رقم 22 والموجه الى وزارة الخارجية بغداد بالرقم س/143/1 في 30 نيسان 1956،ص62.

37 (علي احمد عتيقة ، المصدر السابق،ص37.

38 ((د.ك.و، وثائق البلاط الملكي ،رقم الملف 311/2696،تقرير المفوضية الملكية العراقية في طرابلس الغرب(ليبيا)تقرير حول اكتشاف النفط في ليبيا، وثيقة رقم 33 والموجه الى وزارة الخارجية بغداد بالرقم س/1/1 في 1 كانون الثاني 1958،ص51.

39) Don Hallet, OP.Cit,p20.

40 (شكري غانم ، المصدر السابق،ص124-128.

41 (ظاهر محمد صكر الحسنوي، الولايات المتحدة الامريكية وحركة التحديث في ليبيا بعد الاستقلال 1952-1960(دراسة وثائقية في التطورات الاجتماعية الاقتصادية)، بغداد ، مطبعة صخر ،2007 ،ص9؛ ئي .أ.ف.دي كاندول ، الملك ادريس عاهل ليبيا حياته وعصره ، تعريب ونشر محمد بن عبده بن غلبون ،منشستر ،1989،ص136.

42)The Economic Development of Libya ,Roport of a Mission Organized by the International Bank for Reconstruction and Development at the Request of the Government of Libya ,Washinngton ,D.C ,April,1960,p52.

43 (شكري غانم ، المصدر السابق،ص129-130.

44 (محمد يوسف المقرئف ، ليبيا بين الماضي والحاضر صفحات من التاريخ السياسي ،ج1، بيروت ، الفرات للنشر والتوزيع ،2004،ص89.

45 (عطية مساهر حمد ، سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه ليبيا ، مجلة اداب الفراهيدي ، العدد5 ، كانون الأول 2010، ص210.

46 (نيكولاي بروشين ، تاريخ ليبيا في العصر الحديث منتصف القرن السادس عشر-مطلع القرن العشرين ، ترجمة وتقديم عماد حاتم ، دار الكتاب الجديد المتحدة ، طرابلس ، 1991 ، ص350.

47 (شكري غانم ، المصدر السابق،ص177-178.

48 (علي معمر عيد المنعم ، إيرادات النفط والتنمية الاجتماعية في ليبيا 1960-1992، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الدراسات العليا ، الجامعة الأردنية ، 1996 ، ص62.

49 (عبد الأمير قاسم كبة ، المصدر السابق ، ص125.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الوثائق العراقية غير المنشورة .

• الوثائق العراقية المحفوظة بدار الكتب والوثائق،(بغداد)، وثائق البلاط الملكي.

1- تقرير المفوضية الملكية في طرابلس الغرب(ليبيا) الملفات: 311/2693 , 311 , 2696.

ثانياً: الرسائل والاطاريح الجامعية الغير منشورة.

1- العايش ميلوده ،محمود رحمانى، السياسة النفطية في ليبيا (1969-1986) ،رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية ،جامعة الشهيد حمه لخضر -الوادي،2025،ص12.

٢- علي معمر عبد المنعم ، إيرادات النفط والتنمية الاجتماعية في ليبيا 1960-1992، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الدراسات العليا ، الجامعة الأردنية ، 1996.

ثالثاً: المذكرات.

١- مصطفى احمد بن حليم ، صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي ، مذكرات رئيس وزراء ليبيا الأسبق ، انترناشنال بوكس-الهاني ، لندن ، 1992.

رابعاً : الكتب العربية والمعرية.

- ١- اتوري روسي، ليبيا منذ الفتح العربي حتى سنة 1911 ، ترجمة وتقديم خليفة محمد التليسي ، ليبيا، دار العربية للكتاب ، ط1، 1991، 2.
- ٢- انجيوا ديل بوكا ، الايطاليون في ليبيا ، ترجمة : محمود علي التائب ، ج2، طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 1995.
- ٣- بيوار خنسي، البترول أهميته مخاطره وتحدياته، أربيل ، دار نارس للطباعة والنشر ، 2006، ص9؛ محمد أزهر السماك ، اقتصاديات النفط ، بغداد، دار الكتب للطباعة والنشر ، 1981.
- ٤- حسين احمد النداوي، السياسة الامريكية اتجاه ليبيا 1951-1991 دراسة تاريخية في العلاقات السياسية والاقتصادية ، دن، 2011 .
- ٥- سهام البصام ، المعالم الجديدة لصناعة النفط في العراق بعد ثورة 30/17 تموز 1968 ، بغداد، دار الحرية للطباعة ، 1984.
- ٦- شكري غانم، النفط والاقتصاد الليبي 1953-1970، بيروت ، معهد الانماء العربي ، 1985.
- ٧- ظاهر محمد صكر الحسناوي، الولايات المتحدة الامريكية وحركة التحديث في ليبيا بعد الاستقلال 1952-1960 (دراسة وثائقية في التطورات الاجتماعية الاقتصادية)، بغداد ، مطبعة صخر ، 2007
- ٨- عبد الأمير قاسم كبة، المملكة الليبية وصناعاتها البترولية ونظامها الاقتصادي، بيروت ، دار الاندلس للطبع والنشر ، 1963.
- ٩- عبد العزيز زوارة ، مصطفى حمدي الشواني ، صور من المجتمع الليبي ، بنغازي ، دار ليبيا للنشر والتوزيع ، 1967.
- ١٠- عبد العزيز طريح شرف ، جغرافية المملكة الليبية المتحدة ، الإسكندرية ، مطبعة المصري ، 1963.
- ١١- عبد المنعم عبد الوهاب، النفط بين السياسة والاقتصاد تحليل ودراسة جغرافية اقتصادية سياسية، الكويت، منشورات الوحدة للنشر والتوزيع ، 1974.
- ١٢- علي احمد عتيقة، اثر البترول على الاقتصاد الليبي 1956-1969، بيروت ، 1972.
- ١٣- محمد احمد الدوري، مبادئ اقتصاد البترول ، بغداد ، مطبعة الارشاد ، 1988.
- ١٤- محمد يوسف المقرئ ، ليبيا بين الماضي والحاضر صفحات من التاريخ السياسي ، ج1، بيروت ، الفرات للنشر والتوزيع ، 2004.
- ١٥- محمد يوسف علوان، النظام القانوني لاستغلال النفط في الأقطار العربية دراسة في العقود الاقتصادية الدولية ، الكويت، دن، 1982.
- ١٦- نيكولاي بروشين ، تاريخ ليبيا في العصر الحديث منتصف القرن السادس عشر- مطلع القرن العشرين ، ترجمة وتقديم : عماد حاتم ، دار الكتاب الجديد المتحدة ، طرابلس ، 1991.
- ١٧- وهي البوري ، البترول وسياسة التعاون العربي الافريقي ، الكويت ، دن، 1982 .
- ١٨- ئي .أ.ف.دي كاندول ، الملك ادريس عاهل ليبيا حياته وعصره ، تعريب ونشر محمد بن عبده بن غلبون ، منشستر ، 1989.

خامساً: الكتب باللغة الإنكليزية.

- 1) Don Hallet ,Petroleum Geology of Libya ,New York ,Elsevler,2002.
- 2) George W.Stokwg, MiddleEast Oil : Astudy in political and Economic Controversy ,London :Allen lane the penguin Press,1971.
- 3) The Economic Development of Libya ,Roport of a Mission Organized by the International Bank for Reconstruction and Development at the Request of the Government of Libya ,Washingnton ,D.C ,April,1960,.

سادساً: البحوث والمقالات المنشورة.



- ١- جمال سالم النعاس، أثر الغام الحرب العالمية الثانية على استعمالات الأراضي بأقليم الطنان، مجلة المختار للعلوم الإنسانية ، المجلد 12 ، العدد 1، كانون الثاني 2011.
 - ٢- عطية مساهر حمد ، سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه ليبيا ، مجلة اداب الفراهيدي ، العدد 5 ، كانون الأول 2010.
 - ٣- علجية بشير العرفي، الاثار الاقتصادية والاجتماعية للحرب العالمية الثانية على ليبيا، ، المجلة الليبية العالمية ، بنغازي ، العدد السادس مارس 2016.
- سابعاً: المجلات.**
- ١- مجلة الأسواق التجارية ، بغداد، العدد 548، تشرين الأول اكتوبر 1963.
 - ٢- مجلة البترول العربي، القاهرة ، العدد 11 ، تشرين الثاني نوفمبر 1963.